

لغرض تحديد الهيكل العام لنظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية فإن الأمر يتطلب مناقشة النقاط الآتية:

١. ما نوع وطبيعة التقارير التي يتطلب إعدادها لتوفير وعرض وتوصيل المعلومات للجهات والأطراف المستفيدة؟

٢. ما هي النظم الفرعية الأساسية التي يمكن أن يتكون منها نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الحكومية؟

٣. ما هو دور هذه النظم الفرعية في توفير المعلومات بما يحقق أهداف نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية؟

فهناك من يرى صعوبة الفصل بين التقارير المالية المعدة للأطراف الداخلية والتقارير المالية المعدة للأطراف الخارجية في الوحدات الحكومية ، ذلك لان الربح لا يعد مقياساً للأداء بل المقياس يعتمد على كفاءة تنفيذ عملياتها وفاعلية لتحقيق أهدافها ، فمثلاً تستخدم الموازنات كتقارير داخلية في قطاع الأعمال ، بينما تكون تقرير مالي رئيسي للأطراف الداخلية والخارجية في الوحدات الحكومية.

وهناك من يرى صعوبة القول بوجود نوعين من المحاسبة أحدهما مالي والآخر إداري ، وأن المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي الحكومي للأطراف الداخلية هي نفسها للأطراف الخارجية بينما يرى Gox وزملاؤه أن بيان المفاهيم الصادر عام ١٩٨٧م قد أشار بوضوح إلى حاجة الوحدات الحكومية لكلا الفرعين المالي والإداري بناء على وجود حاجة من قبل المستخدمين لإجراء المساءلة ولاتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفي نفس الاتجاه يرى Caplan إن مدراء الوحدات الحكومية يحتاجون إلى قدر كبير من المعلومات لمساعدتهم في التخطيط والرقابة واتخاذ القرار بنفس القدر الذي يحتاجونه المدراء في الوحدات الهادفة إلى الربح فعلى الرغم من غياب دافع الربح إلا أن الأهداف المنظمائية الأخرى مثل النمو والبقاء والخدمة الاجتماعية تنطبق وبدرجة كبيرة على الوحدات الحكومية كما أن الوحدات الحكومية إذا كانت لا تهدف إلى تحقيق الربح في أنشطتها فأنها تبقى ملزمة بعقلانية الإنفاق وترشيده وتقديم أفضل الخدمات بأقل النفقات لذلك فان المحاسبة في الوحدات الحكومية يجب أن تعكس صورة

دقيقة عن تكاليف الخدمات التي تقدمها الوحدة وكيفية التصرف بموجوداتها الثابتة وتخصيصاتها السنوية ومن الناحية الإدارية والمحاسبية تعد الوحدة الحكومية مركز مسؤولية وإذا كانت القوانين واللوائح تضع الإطار العام لإجراءات تقديم الخدمات للمواطنين فان على المدير الإداري للوحدة الحكومية تبسيط هذه الإجراءات بما لا يخل

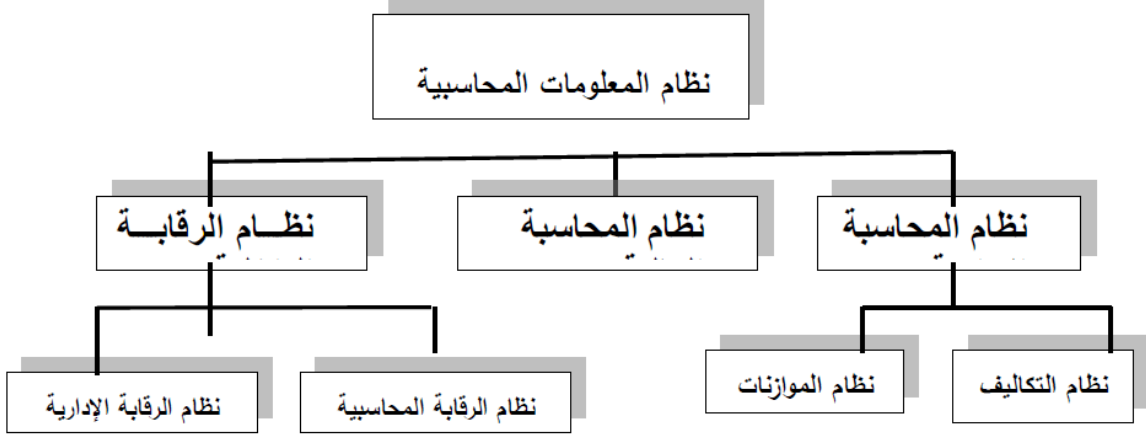
بالإطار العام بحيث يحقق هدف أداء الخدمات بأقل كلفة وبطريقة أكثر كفاءة ويكون ذلك أمراً جوهرياً خاصة إذا كان أسلوب المحاسبة وتقويم الأداء لا يركز على مدى الالتزام باللوائح والتعليمات فقط وإنما على ما أنجزته من أعمال وما أدته من خدمات وإذا كانت الوحدة الحكومية تفقد الحرية في تحديد قيمة الإعتمادات المخصصة لها فأن عليها استغلال المتاح منها بكفاءة وفاعلية ومن جانب آخر يرى بعض النقاد أن المحاسبة في الوحدات الحكومية فقدت

عبر السنين الرؤيا تجاه المستفيد إذ يؤكد مديرو برنامج الإنفاق في الإدارات الحكومية (المسؤولون عن تنفيذ الموازنة) إن حسابات الموازنة أعدت خصيصاً لخدمة مصالح المواطنين، ويجد الاقتصاديون العاملون في تحليل أداء السياسات المالية للحكومات الكثير من الإجراءات والمفاهيم المحاسبية في الوحدات الحكومية معقدة ومتقاربة عموماً وليس لها مرتكزات راسخة وبذلك يمكن التلاعب بها بسهولة كما يلاحظ أن معظم الوحدات الحكومية لا تعطي الاهتمام الكافي لعمليات جمع وتخزين واسترجاع وتحليل المعلومات المحاسبية بنفس الدرجة التي تهتم فيها بالموارد المالية مما أدى إلى أن تكون إمكانيات وأساليب حفظ ومعالجة وتداول المعلومات سيئة ، كما تعد الملفات في هذه الوحدات مقبرة للوثائق والمعلومات ومن النادر ما نجد نماذج قرار معتمدة على معلومات إدارية أو محاسبية كاملة وعلى الرغم من هذه الانتقادات، فقد أدت العديد من التطورات إلى جعل المحاسبة في الوحدات الحكومية أكثر استجابة للحاجات المتجددة وأكثر انتقائية ، ومن هذه التطورات:

١. الانتقال من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق وقد تطلب ذلك كماً كبيراً من المعلومات لتزويد المدراء بالقدرة الكافية على بناء التوقعات المستقبلية والتخطيط السليم بالإضافة إلى سرعة اتخاذ القرارات دون أي تأخير وكذلك تزويد الجمهور بالمعلومات التي تتعلق بحجم ما تم تحصيله وصرفه ، وكذلك معلومات حول كيفية التصرف بالأموال ، حيث انتقل الاهتمام إلى فاعلية

الخدمات المقدمة والبحث عن إجابات للأسئلة حول مدى إمكانية تقديم الخدمات بتكلفة أقل وقد أوجدت هذه الاهتمامات دراسة مفصلة للتطبيقات المحاسبية القادمة والخيارات المتاحة للتطوير. ٢. أصبح الجدل القديم حول تطبيق مبادئ وممارسات المحاسبة التجارية على الوحدات الحكومية منذ مطلع الخمسينيات من القرن العشرين عملياً أكثر وقد كان التركيز خلال السنوات الأخيرة على التعديلات المطلوبة لتطبيق ممارسات المحاسبة التجارية حسب الاحتياجات وقد أحرز قدراً كبيراً من التقدم نحو هذه الغاية لتطبيق المثل القائل بأن الدخول في الخطوات العملية أكثر إنتاجية من مناقشة النظريات التي لا تنتهي.

٣. إن الثورة التكنولوجية قد أتاحت الفرصة لاكتشاف جوانب جديدة ولم يعد السؤال ما إذا كان من الممكن تطبيق هذه التقنية وإنما كيف يمكن تطبيق ذلك كما أن استخدام تقنية الحاسبات الإلكترونية في معالجة البيانات المالية والمزايا المصاحبة لذلك وضع حداً للجدل حول مدى إمكانية استخدام تطبيقات المحاسبة التجارية على العمليات المالية التي تتم في الوحدات الحكومية. مما سبق ، يمكن القول أن هناك حاجة لاستخدام كلا النوعين من المحاسبة ، المالية والإدارية ، في الوحدات الحكومية ، إلا أن طبيعة المحاسبة الإدارية في الوحدات الحكومية وأغراضها وأهدافها تأخذ أهمية أكبر منها في وحدات قطاع الأعمال ، وذلك بسبب اعتماد أغلب مستخدمي المعلومات المحاسبية الحكومية على مخرجات نظام المحاسبة الإدارية في تقييم أداء الوحدات الحكومية ، وذلك لخصائص هذه الوحدات أي أن المحاسبة الإدارية في الوحدات الحكومية تخدم الجهات الداخلية والخارجية على حد سواء ، وبذلك يمكن القول أن الهيكل العام لنظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية لا يختلف عنه في وحدات قطاع الأعمال من النواحي التي تمت مناقشتها. عليه فأن نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية يتكون من ثلاث أنظمة فرعية تتمثل بنظام المحاسبة المالية ونظام المحاسبة الإدارية ونظام الرقابة الداخلية وكما موضح في الشكل الآتي:



هيكل نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية

وعلى ذلك يمكن تحديد أهداف نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية بما يأتي:

١. توفير المعلومات اللازمة للمساءلة: ويقصد بالمساءلة تقديم تفسيرات عن أعمال الوحدة الحكومية إلى السلطات التشريعية أو أي جهة لها الحق في طلب ذلك، ويمكن حصر أهداف المساءلة في الآتي

أ. المساءلة المالية ، من خلال بيان مدى الإلتزام بالتشريعات والضوابط المالية وانتظام السجلات وسلامة التقارير المالية وصدقها في التعبير عن أداء الوحدة الحكومية.

ب. المساءلة الإدارية، وذلك من خلال بيان أن الموارد المخصصة للوحدة قد استخدمت بكفاءة ودون إسراف وان الوحدة الحكومية تراعي الاقتصادية في عملها.

ج. المساءلة عن الأداء ، وذلك من خلال بيان مدى كفاءة وفاعلية تنفيذ البرامج والأنشطة الخاصة بالوحدة الحكومية.

٢. توفير معلومات لتقويم نتائج نشاط الوحدة الحكومية خلال السنة، عن طريق:

أ. المقارنة بين النتائج الفعلية والمخططة في الموازنة المعتمدة تشريعاً.

ب. بيان الأداء المالي ونتائج العمليات.

٣. توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة ، وذلك من خلال:

أ. توفير معلومات لمقارنة نتائج نشاط العام الحالي مع الأعوام السابقة.

ب. بيان العلاقة بين المدخلات والمخرجات في العمليات والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الحكومية.

ج. إظهار أي قيود قانونية أو تعاقدية على موارد الوحدة الاقتصادية الحكومية واي مخاطر أخرى محتملة .

٤. توفير المعلومات المفيدة لمجهزي الموارد الحاليين والمرقبين أو أي مستخدم آخر يهتم بتقييم

الخدمات التي تقدمها الوحدة الحكومية وتحديد مدى قدرتها مستقبلاً على تقديم هذه الخدمات.

٥. توفير معلومات تفيد في تقييم أداء الوحدة الحكومية من خلال بيان كلفة الخدمات المقدمة

ومقارنتها بأسعار تقديمها وكذلك من خلال بيان قدرة الوحدة الحكومية على تخفيض الكلف

والاستغلال الأمثل للمواد المخصصة لها.

٦. توفير معلومات عن المساهمات الاجتماعية التي قدمتها الوحدة الحكومية في ظل القوانين والتعليمات السائدة